

مع النون لم يحذف لان هذه النون شبيهة بنون الجمع والاضافة  
مع نون النون فكذلك لا يثبت الاضافة ما يشبهه فاذا لم يثبت  
مثل عشرين واخرها الى التمييز والتعليل المذكور لانه لو كان صحيحا  
لم يحذف الالف لغير التمييز كما جاز بالاجماع نحو عشرين وعشرون  
فلو اضيفت الالف لزم الاتساق ولم يكسب المراد في تسميهم اضافة  
التي لا تغد لان العدد هو الميزة للجمع والواحد هو التسمية  
اضيفت لنفسه وانما لم يحذف الالف لانه مضاف مرة فامتنع اضافة  
مرة اخرى بلزم اجتماع التقيضين لان تمام المضاف بالمضاف اليه  
فاذا اضيفت الاولى مرة بلزم ان يتم المضاف بالمضاف اليه الاولى  
فاذا اضيفت مرة اخرى ان لا يتم المضاف بالمضاف اليه وهذا  
اجتماع التقيضين وهو محال وان كان التمييز غير مقدرا نحو جازم  
فصحة او صدى ويجوز الاضافة بهما وتركها لكن الاضافة اكثر  
على الاصل وان كان التمييز عن ذات مقدرة نسبة في جملة او  
قياسا بالجملة او في نسبة في اضافة ترفع الابهام المستقر عن ذات  
مقدرة لا عن ذات مذكورة نحو طاب زيد نفسا ونحو زيد  
ابا والوجه ودارا وعلى مسنة لا ذات اخرى حقيقة او في ذات  
يحتمل ان يكون النسبية الطيبة زيد هو النفس او عين فذكر  
ثم ان كان التمييز اسما صالحا لان رجوع من انصب عنه المستقرة  
جاز ان يكون له وجزا ان يكون متعلقه وان لم يكن اسما صالحا  
لذلك تعين ان يكون متعلق ما انصب عنه والا امتنع ان يكون  
تمييزا عنه نحو طاب زيد على ودارا فالعلم والدار الالف لا يجتمع  
واحدة وهي ان متعلق ما انصب عنه في هذا الموضع وفيه نظر لانه  
يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد لانه لا يلزم من

لا يلزم من انصب عنه صحة المصنف المذكور ان يكون متعلق ما انصب  
عنه ليجوز ان يكون ما انصب عنه ولان النص غير صاعد والمحصل ههنا  
لا يحذف الكلام عن تعقّب ولا يتعدى التمييز العامل مطلقا سواء كان  
العامل فعلا او مفعولا لان كان نحو فعل كان ضعيف العمل فلا يكون  
لرقوة يعين معها مؤنثا وان كان فعلا فلان التسمية العينية فاعل وكما  
لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم موالف على موالف فالحاذق  
والميرز فيهما يجوزون تقديم مفعول الفعل كقوله اذ الموالف يتبع  
ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه نظر والتمييز لا يكون الا كونه دليل  
الاستقراء خلافا للمكويين كذا في قدر نحو طاب العالم عبادة  
التي هي في العالم وموالف العبادة ليعطى بعبادة جنس العالم وما يرفع  
الابهام عن ذات مقدرة في نسبة في جملة فاعل في المفعول حقيقة  
او مجازا والفاصل المستثنى قدم على خبره باب لانه معمول  
الناقص حاشية بخلافه وهو ملحق بالمفعول به كما هو مذهبنا  
احد ما متصل وهو الشايع الكثير في كلامهم وثانيهما المنقطع  
فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد بالا وخرائها نحو جازم القوم الازداد  
والمتصل هو المذكور بعد اخر مخرج عن متعدد نحو جازم القوم الازداد  
وهو منصوب وجوبا بالاستقراء والمزيد بالمتصل ما يكون داخل في  
منه وضعا وبالمنقطع مما لا يكون داخل في المستثنى منه وكما كان الدار  
يستعمل ان يكون مخرجا باداة الاستثناء ونحو الداخل للشيخ له  
هذا الحكم لامتناع اخلو ما ليس بداخل عرف الاول بالمقرون بالالف  
ونحوها الاخر اجري على يستعمل بالدلالة الواضحة وان مثل المصنف  
يشتمل المتعدد لفظا والمتعدد حكما نحو جازم القوم الازداد فقد  
الاداة ونحو جازم رجال الازيد لعدم تحقق الشمول لان مع المذكور